استقلال القضاء:تستنكرمقابلة"تقصي حقائق مجرزة رابعة والنهضة"للمجرم السيسي وتتهمها بالانحياز

الأحد 2 نوفمبر 2014 12:11 م

نافذة مصر -القاهرة

أصدرت جبهة استقلال القضاء بيان قالت فيه :

لجنة تقصي الحقائق برئاسة فؤاد رياض اخلت بمعايير العدالة والحيادية والاستقلال ومقابلتها لمتهم في جرائم الإبادة البشرية في رابعة والنهضة .. وتسليمه جهودها جريمة متكاملة الاركان والقصاص لن يسقط بالتقادم

القاهرة في 2 نوفمبر 2014

تستنكر جبهة استقلال القضاء لرفض الإنقلاب اعلان لجنة تقصي الحقائق برئاسة دفؤاد رياض مقابلة عبد الفتاح السيسي أحد المطلوبين للعدالة والمتورطين في جرائم الابادة البشرية برابعة العدوية والنهضة وغيرهما للبدء في تسليمه تقارير اللجنة ، وهو ما يعد اخلالا مسبقا بمعايير العدالة والنزاهة والحيادية ودعما مباشرا لافلات مجرمين من العقاب، يسقط عن اللجنة استقلاليتها ويجعلها أداة طيعة لتنفيذ مخطط تتضح فصوله يوما بعد يوما بعد الغاء استقلال القضاء وسيادة القانون

وتوضح الجبهة أن تصريحات اللجنة الرسمية اليوم عن تجزئة التقرير الخاص بها والهجوم على تقرير منظمة "هيومان رايتس واتش" الذى ادان عدد من قيادات الانقلاب العسكري وفي مقدمتهم عبد الفتاح السيسي بالتزامن مع زيارة وفدا انقلابيا لجينف لممارسة التدليس على العالم في هذا الملف بما فيها انتهاكات مروعة ، يجدد حقيقة واضحة أن لجنة تقصى الحقائق لها مواقف سياسية مسبقة ، سبق أن رصدت وتتجدد في كل موقف، وتعمل في اتجاه تعطيل العدالة ، وهي جريمة متكاملة الأركان .

وتشير الجبهة إلى أن في ضوء ما أعلنت عنه الجبهات الممثلة للمجني عليهم في عدد من الوثائق مؤخرا ، سواء القانونية والحقوقية ، أو أسر الشهدء والمعتقلين والمفقودين ، وفي ضوء قبول اللجنة بالاشراف المالي الحكومي عليها وعدم اتخاذها خطوات قانونية لحماية الشهود وقبولها بتمثيل وزير الداخلية محمد ابراهيم بمندوب عنه في الشهادة ، واصدارها مواقف مسيسة واضحة عرقلت جهود التواصل الحقوقي المستقل والشعبي ، فإن اللجنة باتت كأداة توفير غطاء حقوقي للمتهمين الذين اغتصبوا السلطة بانقلاب عسكري دموي، ما يجعل تقريرها لا قيمة له ووثيقة ادانة قانونية ضدهم في وقت لاحق

وتذكر الجبهة بأن لجنة تقصي الحقائق شكلت دون اتباع المعايير الدولية المستقرة في تشكيل لجان تقصي الحقائق من حيث وجود ممثلي أسر الضحايا والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان خاصة ، والاستقلال المالي والاداري عن الحكومة ، وهو ما لم يحدث ، فضلا عن أن عدد من اعضاءها منهم المستشار عمر مروان شاركوا في لجنتين لتقصي الحقائق منذ **11** فبراير **2011** بعد الاطاحة بمبارك ، ولم يقدموا للرأي العام أو ليد العدالة أي حقائق أو اتخذوا أي اجراءات قانونية للقصاص من المتورطين في التقريرين اللذين اثبتا تهمتي القتل والفساد على مبارك ورموز نظامه ، وموافقتهما على تجميد جهودهما ضمنيا رغم اتخاذ الرئيس الشرعي المختطف الدكتور محمد مرسي لخطوات تكفل القصاص بانشاء نيابة متخصصة جمدت في وقت لاحق

وتعتبر الجبهة أعضاء لجنة تقصى الحقائق برئاسة دفؤاد رياض ، أعضاء في قائمة سوداء متجددة تضم المتورطين في دعم سبل افلات الجناة من العقاب ، وتطالب منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بفرض مقاطعة حقوقية وقانونية على أشخاص اللجنة ، ودعم سبل كفاح المصريين خاصة الحقوقي والقانوني حتى محاسبة الجناة على جرائمهم وفي مقدمتهم عبد الفتاح السيسي فالقصاص لن يسقط بتقرير معيب أو بالتقادم ، طبقا لما استقر عليه القانون الدولي والمحلي والدساتير في العالم بأسره